International Science and Technology Journal
المجلة الدولية للعلوم والتقنية
Volume 37 العدد
Part 1 المجلد
المجلة الدولية للعلوم والتقنية
International Science and Technology Journal
ISTJ

http://www.doi.org/10.62341/anah0802

Received	2025/07/06	تم استلام الورقة العلمية في
Accepted	2025/07/30	تم قبول الورقة العلمية في
Published	2025/08/2	تم نشر الورقة العلمية في

تحليل تجارب دولية في مواجهة الاقتصاد الخفي للاستفادة منها في الحالة الليبية

أحمد الهادي أحمد القديري
كلية هندسة الموارد الطبيعية – بئرالغنم – جامعة الزاوية – ليبيا
a.alqdeeri@zu.edu.ly

نعيمة أحمد محمد شهيده
كلية الاقتصاد
جامعة الزاوية – ليبيا
n.shaheedah@zu.edu.ly

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى وصف واقع الاقتصاد الخفي في ليبيا، ورصد بعض التجارب الدولية في مواجهة الاقتصاد الخفي مثل (مصر، تركيا)، حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي لتشخيص واقع الاقتصاد غير الرسمي في ليبيا بالاستناد إلى بيانات محلية ودولية، إلى جانب المنهج التحليلي والاستنباطي لتحليل التجربتين (المصرية، والتركية) وما أُقر من سياسات واستراتيجيات علاجية لظاهرة الاقتصاد الخفي فيهما.

أظهرت النتائج أن نسبة الاقتصاد غير الرسمي في ليبيا تتجاوز 33%، مما يستوجب اعتماد حلول هيكلية تشمل إصلاحات قانونية ورقابية ومؤسسية، تُبرز التجربة المصرية أهمية الإصلاح التشريعي لتقنين الأنشطة غير الرسمية والدور المحوري للتشريعات الموحدة والإجراءات الإدارية المبسطة في دمج الاقتصاد غير الرسمي، النموذج التركي يعتمد على الرقمنة كأداة فعالة لكشف النشاطات الاقتصادية الخفية من خلال أدوات تقنية مثل الفاتورة الإلكترونية والتدقيق الذكي، وقد أوصت الدراسة بإصدار قانون موحد لتنظيم الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، يُبسّط إجراءات التسجيل والترخيص ويمنح فترة انتقالية للتقنين ويدرج فيه مواد تشريعية تُحفّز على الانضمام إلى الاقتصاد الرسمي، مثل الإعفاءات الضريبية المؤقتة أو تخفيض رسوم التأمينات، والاستفادة من الممارسات الدولية الرائدة عبر توقيع اتفاقيات شراكة فنية مع دول ذات تجارب ناجحة.

الكلمات المفتاحية: تحليل، الاقتصاد الخفي، التجارب الدولية، الحالة الليبية.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

International Science and Technology Journal
المجلة الدولية للعلوم والتقنية
Volume 37 العدد
Part 1 المجلد
المجلة الدولية للعلوم والتقنية
International Science and Technology Journal
ISTJ
http://www.doi.org/10.62341/anah0802

Analyzing International Experiences in Addressing the Informal Economy: Lessons for the Libyan Context

(1) Ahmed Alhadi Ahmed Alqdeeri
Faculty of Natural Resources Engineering – Bir Al-Ghanam –
University of Al-Zawia, Libya
a.alqdeeri@zu.edu.ly
(2) Naima Ahmed Mohamed Shaheedah
Faculty of Economics – University of Al-Zawia, Libya
n.shaheedah@zu.edu.ly

Abstract:
This study aims to describe the reality of the informal economy in Libya and examine selected international experiences in confronting hidden economic activity, focusing on the cases of Egypt and Turkey. The research adopts a descriptive approach to assess the scope and characteristics of Libya's informal economy using local and international data, alongside analytical and inductive methods to evaluate the policy interventions and strategic frameworks applied in both Egypt and Turkey.
Findings indicate that Libya's informal economy exceeds 33% of total economic activity, highlighting the need for structural reforms involving legal, regulatory, and institutional measures. The Egyptian experience underscores the value of legislative reforms to formalize unregistered activities, emphasizing unified laws and simplified administrative procedures to broaden the tax base. In contrast, Turkey's model demonstrates how digitalization and administrative reforms—through tools like electronic invoicing and smart auditing—can effectively detect informal transactions and enhance compliance.
The study recommends the enactment of a unified law to regulate informal economic activities, simplify registration and licensing procedures, and offer a transitional period for formalization. It further suggests including legislative incentives, such as temporary tax exemptions or reduced social security contributions, and leveraging successful international practices by signing technical partnership agreements with countries that have implemented effective solutions.
Keywords: analysis, informal economy, international experiences, Libyan context.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/anah0802

المقدمة:

يعد الاقتصاد الخفي أحد أبرز التحديات التي تواجه الدول النامية والمتقدمة على حدٍ سواء، ففي ظل غياب الرقابة الرسمية، تتسع رقعة الأنشطة الاقتصادية غير المصرح بها، مما يُضعف من قدرة الدولة على التخطيط والتنبؤ، ويُفاقم من مشكلات البطالة والتهرب الضريبي.

ما يجعل من ظاهرة الاقتصاد الخفي محط اهتمام كونه تحدياً مركّباً يواجه صانعي السياسات الاقتصادية في مختلف دول العالم، إذ يتداخل فيه البُعد الاقتصادي مع الاجتماعي والمؤسسي، ويؤثر بشكل مباشر على كفاءة التخطيط المالي، وعدالة توزيع الموارد، وفعالية أدوات الرقابة الحكومية (عطية، 2020)، وتزداد خطورة هذه الظاهرة في الدول النامية، حيث تتسع رقعة الأنشطة غير الرسمية نتيجة ضعف البنية المؤسسية، وغياب الثقة في النظام الضريبي، وتفشي البطالة، وتراجع مستويات المعيشة.

عليه، فقد سعت ولاتزال المساعي في كثير من الدول للحد من ظاهرة الاقتصاد الخفي، وقد حققت بعض الدول تقدماً في ذلك من خلال اتباع حزمة من الاستراتيجيات التي تعالج مسببات هذه الظاهرة، وقد أظهرت تجارب دولية متعددة أن معالجة الاقتصاد الخفي تتطلب مقاربة شاملة تجمع بين التحفيز الضريبي، والرقمنة، والتبسيط الإداري، والتثقيف المالي.

وعلى ذات الصعيد، تواجه ليبيا واقعاً اقتصادياً هشاً، تتداخل فيه مظاهر الاقتصاد الخفي مع ضعف مؤسسات الدولة، وتراجع الثقة في النظام المالي، وغياب سياسات احتوائية فعالة، وتشير دراسة صادرة عن المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي إلى أن الاقتصاد غير الرسمي يُمثّل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، مما يُضعف من قدرة الدولة على تعبئة الموارد العامة وتحقيق الاستقرار المالي (المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، 2023).

ولهذا تهدف الورقة إلى دراسة وتحليل بعض التجارب الدولية في مواجهة الاقتصاد الخفي، من أجل الوصول إلى مجموعة من الاستراتيجيات التي يمكن أن تسهم في معالجة هذه الظاهرة في ليبيا.

مشكلة الدراسة

بالرغم من تصاعد الاهتمام الأكاديمي والمؤسسي بظاهرة الاقتصاد الخفي في ليبيا، لا يزال هذا القطاع يمثل تحدياً بنيوياً أمام مساعي دمج الاقتصاد غير الرسمي في الدورة

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/anah0802

الاقتصادية الرسمية، فقد كشفت دراسة المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي (2023) عن أن أكثر من ثلث النشاط الاقتصادي في ليبيا يتم خارج النطاق المؤسسي، الأمر الذي يُضعف فاعلية السياسات الضريبية ويُشوّه مؤشرات النمو.

هذه الإشكالية تتفاقم في ظل هشاشة المؤسسات وضعف الرقابة المالية والمصرفية، كما أشار إليه تقرير البنك الدولي (2023)، الذي أكد أن الاقتصاد الليبي يُظهر قدرته على الصمود، لكنه يواجه تحديات كبيرة في الاستفادة من قدراته الكامنة، ودراسة فرج (2025)، التي أظهرت زيادة حجم الاقتصاد الخفي في ليبيا إلى مستويات مرتفعة تصل إلى نسبة 33.80 % سنة 2019، مما يحتاج إلى استراتيجيات احتوائية فعالة.

ونظراً لكون أن الاقتصاد الخفي ظاهرة تواجه الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، فقد كانت هناك العديد من التجارب الدولية عربياً وعالمياً لمعالجة تلك الظاهرة كما هو الحال في مصر وتركيا، وقد تبنت استراتيجيات متنوعة للحد من الاقتصاد الخفي.

ومن هنا، تتبلور المشكلة البحثية في التساؤل التالي:

_ إلى أي مدى يمكن الاستفادة من التجارب الدولية الحديثة في مواجهة الاقتصاد الخفي لتطوير سياسات فعّالة في الحالة الليبية؟

فرضية الدراسة:

استناداً على التساؤل الرئيسي فقد قامت هذه الدراسة على فرضية رئيسية تنص على:

(إن دراسة وتحليل التجارب الدولية الحديثة تسهم في استخلاص سياسات فعالة لمواجهة الاقتصاد الخفي في ليبيا)

أهداف الدراسة:

1_ تحليل واقع الاقتصاد الخفي في ليبيا.

2_ رصد بعض التجارب الدولية في مواجهة الاقتصاد الخفي مثل (مصر، تركيا).

3_ استخلاص استراتيجيات مقترح لمواجهة الاقتصاد الخفي في ليبيا.

حدود الدراسة

_الحدود الموضوعية:

تحليل تجارب دولية (مصر، تركيا) في مواجهة الاقتصاد الخفي بهدف استخلاص استراتيجيات قابلة للتطبيق في السياق الليبي، دون التوسع في نماذج دول أخرى.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/anah0802

_ الحدود الزمانية:

تمتد فترة الدراسة من سنة 2010 إلى 2025م، مع تركيز خاص على سياسات الدول في معالجة الاقتصاد الخفي ما بعد سنة 2019.

_ الحدود المكانية:

تنحصر الدراسة في ثلاث دول: ليبيا كدراسة حالة، ومصر وتركيا كنموذجين مقارنين، مع مراعاة الاختلافات البنيوية والاقتصادية بينها.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من طبيعة الظاهرة التي تتناولها، وهي الاقتصاد الخفي، باعتباره أحد التحديات الجوهرية التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية في ليبيا، وتُضعف من فعالية السياسات المالية والاقتصادية.

ففي ظل ارتفاع حجم النشاط غير الرسمي، وتراجع دور الدولة في تنظيم الاقتصاد، تصبح الحاجة ملحّة لفهم أعمق لجذور هذه الظاهرة وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي الكلي، لا سيما في بيئة تتسم بضعف المؤسسات وغياب الاستقرار التنظيمي كما هو الحال في ليبيا.

تُعد الدراسة ذات أهمية نظرية وتطبيقية في آنٍ واحد، فهي تسهم من الناحية النظرية في إثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالاقتصاد الخفي، خاصة في السياق الليبي الذي يعاني من شُحّ الدراسات الحديثة حول هذا الموضوع.

ومن الناحية التطبيقية، فإن الدراسة تسعى إلى تحليل الواقع الليبي ومقارنته بتجارب دولية مختارة (مصر، تركيا)، بهدف استخلاص استراتيجيات عملية قابلة للتطبيق يمكن أن تسهم في دمج الاقتصاد غير الرسمي ضمن المنظومة الاقتصادية الرسمية، وتعزيز فعالية السياسات العامة.

كما تكمن أهمية الدراسة في توقيتها، حيث تأتي في مرحلة تسعى فيها الدولة الليبية إلى إعادة بناء مؤسساتها وتعزيز قدرتها على إدارة الموارد بكفاءة، مما يجعل من معالجة الاقتصاد الخفي أحد المفاتيح الأساسية لتحقيق الاستقرار المالي، وزيادة الإيرادات العامة، وتحسين العدالة الاقتصادية.

منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي في تناول ظاهرة الاقتصاد الخفي، وتحليل واقع الاقتصاد غير الرسمي في ليبيا بالاستناد إلى بيانات وتقارير محلية ودولية، كما تم

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/anah0802

استخدام المنهج التحليلي والاستنباطي في دراسة وتحليل تجارب عدد من الدول (مصر، تركيا) في مواجهة الاقتصاد الخفي، بهدف استخلاص استراتيجيات فعالة يمكن الاستفادة منها في الحالة الليبية.

الدراسات السابقة

بالرجوع للبحوث والدراسات السابقة، وقف الباحثان على عدد من الدراسات المرتبطة بالاقتصاد الخفي والتي أسهمت في تحليل ظاهرة الاقتصاد الخفي على النحو التالي:

1_ دراسة (الجيلاني، 2009) هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي، وتقدير حجمه ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة الاقتصادية غير النفطية خلال الفترة (1981– 2006)، استخدمت مجموعتين من الطرق لتقدير حجم الاقتصاد الخفي منها الطريقة المباشرة والثانية الغير مباشرة التي تعتمد على الأساليب غير المباشرة في تقدير حجم الاقتصاد الخفي، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن انخفاض نسبة مساهمة الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي ترجع لكون أن معظم المؤسسات العاملة في الاقتصاد الوطني خاضعة لسيطرة الاقتصاد العام، كما أن نسبة مساهمة القطاع الخاص(المتمثلة في المشروعات الصغيرة) لازالت متواضعة.

2_ دراسة (جموم وبن صالح، 2017) هدفت هذه الدراسة إلى تقدير حجم الاقتصاد الخفي في ليبيا وقياس أثره على النمو الاقتصادي خلال الفترة من (1986–2012م)، وقد استخدم الباحثان طريقة المربعات الصغرى (OLS) من خلال استخدام نموذج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضية الدراسة، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين حجم الاقتصاد الخفي والنمو الاقتصادي، وأوصت الدراسة بضرورة تبني الدولة لخطة استراتيجية واضحة من خلال تبنيها برنامج الحكومة الإلكترونية لتقنين الإجراءات الحكومية والقيود الإدارية وتبسيط الإجراءات اللازمة لدمج أنشطة الاقتصاد الخفي المشروع تحت مظلة الاقتصاد الرسمي والقضاء على البيروقراطية.

3_ دراسة (الزائدي، 2018) تهدف هذه الدراسة إلى بيان ما إذا كان هناك علاقة توازن طويل الأجل بين حجم الاقتصاد الخفي ومحدداته النظرية في ليبيا بالاستناد إلى البيانات الرسمية المنشورة عن مصرف ليبيا المركزي، حيث تم استخدام الأسلوب القياسي في إطار الاستدلال الإحصائي بخصوص محددات الاقتصاد الخفي في ليبيا، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأمد بين الاقتصاد الخفي في ليبيا كمتغير تابع وأهم محدداته، البطالة والضرائب والأجور والمرتبات والتعقيدات والقيود الحكومية كمتغير مستقل.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/anah0802

4_ دراسة (باكير، 2019) هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الأهمية النسبية لحجم الانتاج والاستخدام لاقتصاد الظل في الاقتصاد الليبي، بالإضافة إلى تقدير حجم اقتصاد الظل وعدد العاملين فيه في الاقتصاد الليبي خلال المدة (1981–2010م) واعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي للمتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة بالبحث، بالإضافة إلى استخدام المنهج الكمي الطرق قياس حجم اقتصاد الظل وعدد العاملين في اقتصاد الظل، ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث، بعد حجم اقتصاد الظل في الاقتصاد الليبي متزايد، والأهمية النسبية لإنتاجه متزايدة خلال المدة البحثية، ويعد عدد العاملين متزايداً في اقتصاد الظل، والأهمية النسبية للعاملين فيه متزايدة خلال المدة البحثية، ومن أهم التوصيات دراسة الأنشطة التي يوجد بها اقتصاد الظل والبحث عن السبل المختلفة التي يمكن عن طريقها إدماج قطاع اقتصاد الظل في الاقتصاد الرسمي، مثل: تسهيل الإجراءات الإدارية أمام انتقال قطاع اقتصاد الظل إلى الاقتصاد الرسمي، وذلك وفق خطط اقتصادية مدروسة.

5_ دراسة (عبدالله وآخرون، 2023) تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم وأسباب ومنهجيات تقدير الاقتصاد الخفي في البيئة المصرية، وأيضاً إلى إيضاح كيفية تطور الاقتصاد الخفي وتقلبات الناتج في مصر خلال الفترة (1980 –2022)، اعتدت هذه الدراسة على المنهج الفرضي الذي يتضمن دراسة نظرية لمشكلة البحث، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود أثر معنوي طردي للاقتصاد الخفي (بالإضافة إلى النتائج المبطئة لعامين على تقلبات الناتج، وأوصت الدراسة بي دعم المشروعات الغير رسمية صغيرة الحجم وعدم فرض لوائح وقيود شديدة عليها، وتخفيف الأعباء المالية عليها، وخفض معدلات الضرائب عليها بما يتناسب مع احجامها وإمكانياتها المالية حتى تكون ملجأ لاستيعاب العمالة العاطلة.

6_ **دراسة (فرج، 2025)** تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة الاقتصاد الخفي في ليبيا، وقياس حجمه وأهم مؤشراته؛ وذلك بالاعتماد على بيانات سنوية خلال الفترة 2021 – 2000 ، وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي لتقدير حجم الاقتصاد الخفي عن طريق حساب معدل النقود المتداولة إلى الودائع تحت الطلب، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها زيادة حجم الاقتصاد الخفي إلى مستويات مرتفعة تصل إلى نسبة % 33.80 سنة 2019، وارتفاع نسبة كلا من الطلب غير الطبيعي حيث بلغت مساهمته من العملة في التداول % 53.11 سنة2019، واختتمت الدراسة بمجموعة من

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/anah0802

التوصيات أهمها ضرورة توفير مناخ اقتصادي مستقر وتفعيل القوانين والنظم التشريعية ومحاربة الفساد الإداري والمالي للحد من انتشار النشاطات غير المشروعة.

الفجوة البحثية

لا شك أن الاستفادة من الدراسات السابقة كان كبيراً، حيث تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في جوهر الظاهرة وهي الاقتصاد الخفي، وأيضاً تشابهت مع الدراسات المحلية في تحليل واقع ظاهرة الاقتصاد الخفي في ليبيا.

إلا أنه بالرغم تعدد الدراسات التي تناولت الاقتصاد الخفي في ليبيا من حيث الحجم، المحددات، والآثار الاقتصادية، إلا أن معظمها ركّز على التحليل الداخلي باستخدام مناهج وصفية أو قياسية دون التوسع في استعراض أو تحليل التجارب الدولية المقارنة. كما أن الدراسات الليبية لم تتناول بشكل منهجي كيف يمكن تكييف السياسات الدولية الناجحة لمواجهة الاقتصاد الخفي ضمن السياق الليبي، الذي يتميز بخصوصية مؤسساتية واقتصادية مختلفة. في المقابل، تناولت بعض الدراسات الإقليمية (مثل دراسة عبدالله وآخرون، 2023) تجارب في بيئات مشابهة كالمصرية، لكنها لم تربط ذلك مباشرة بإمكانية الاستفادة منها في الحالة الليبية.

من هنا، تبرز الحاجة إلى دراسة تحليلية تستعرض التجارب الدولية الحديثة في مكافحة الاقتصاد الخفي، للاستفادة منها في ليبيا، بما يسهم في سدّ هذه الفجوة المعرفية ويعزز من فعالية السياسات المقترحة.

الإطار النظري

1_ مدخل للاقتصاد الخفي

أولاً_ مفهوم الاقتصاد الخفي

الاقتصاد الخفي أو اقتصاد الظل أو ما شابه من مصطلحات تعني شياً واحداً ألا وهو كافة الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الأفراد أو المنشآت التي لا يتم إحصاؤها بشكل رسمي ولا تعرف الحكومات قيمتها الفعلية ولا تدخل في حسابات الدخل القومي ولا تخضع للنظام الضريبي ولا للرسوم الجمركية ولا للنظام الإداري والتنظيمي. (العزة، 2019، ص2) ويقصد بهذا المفهوم كل عمل أو إجراء يهدف إلى تحويل أو إخفاء أو نقل أو تغيير طبيعة وملكية ونوعية وهوية الأموال المحصلة من أنشطة أو أعمال إجرامية غير قانونية أو غير مشروعة، بهدف التغطية أو التمويه على مصدرها، ولكي تظهر في النهاية أنها من مصادر مشروعة، وهذه الظاهرة ليست حديثة بل هي قديمة جداً.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/anah0802

كما عرف أيضاً على أنه (أنشطة مولدة للدخل مشروعة أو غير مشروعة تصل قيمتها سنوياً إلى الملايين التي تظل خارج السجلات بعيداً عن مجال الضرائب والإحصاءات الحكومية، لتعمد إخفائها أو التهرب من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عنها ولمخالفتها للنظام القانوني السائد. (بودلال ،2013، ص ص 3-4)

ويمكن تعريفه أيضاً بأنه " كافة الأنشطة المولدة للدخل الذي لا يسجل ضمن حسابات الناتج القومي، إما لتعمد اخفاءه تهرباً من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وإما بسبب أن هذه الأنشطة المولدة للدخل، بحكم طبيعتها، تعد من الأنشطة المخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد". (سلمان،2015، ص22)

ويرى الباحثان أن مفهوم الاقتصاد الخفي يشمل ذلك الاقتصاد الذي لا يخضع للرقابة الحكومية ولا تسجل مدخلاته ومخرجاته في سجلات الحسابات القومية، ولا يعترف بالقوانين والتشريعات الصادرة.

ثانياً_ خصائص الاقتصاد الخفي

يتميز الاقتصاد الخفي بمجموعة من الخصائص يمكن إجمالها في الآتي:

1_ **الخصائص التنظيمية:** (نبيه، 2008، ص 20-21)

أ_ سهولة العمل فيه لا يحتاج إلى إجراءات ومعادلات معقدة.

ب_ انعدام السلامة المهنية بسبب تردي ظروف وشروط العمل.

ج_ صاحب العمل هو المدير ولا يوجد فصل بين الإدارة والملكية، كما يعتمد النمط العائلي في عمل الوحدات غير الرسمية.

د_ انخفاض مستوى التدريب، حيث يتم التدريب على يد صاحب العمل والمالك، فمهارات العاملين به يتم اكتسابها بالخبرة والممارسة.

هـ_ متنوع بطبيعة عمله ويصعب تصنيفه.

2_ خصائص هيكلية: (الغايش، 2021، ص1069)

انخفاض الدخل الاجمالي بسبب قلة الإيرادات من أنشطته لعدم فرض ضرائب عليها سواء بسبب دخلها المنخفض أو بسبب التهرب وعدم الإعلان الرسمي لهذه النشاطات لذلك لا يوجد أي التزامات مالية تجاه الدولة سواء من خلال تسديد الضرائب أو الرسوم، وفي نفس الوقت يستفيد من خدمات البنية التحتية.

أ_ أنشطته لا تخضع للضمان الاجتماعي أو الحماية القانونية وغير مسجلة لدى الدولة. محلية.

ج_ أغلب منتجاته تتوجه نحو السوق الداخلية، لكن بدون رقابة.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/anah0802

د_ تتصف أسواقه بقلة التنظيم والمنافسة الشديدة.

هـ_ تتصف أغلب الوحدات بصغرها وفي حالات كثيرة يتم استخدام المنازل كأماكن للتصنيع.

ثالثاً_ هيكل الاقتصاد الخفي وبعض نماذجه

بشكل عام يمكن تضمين الاقتصاد الخفي في نوعين:

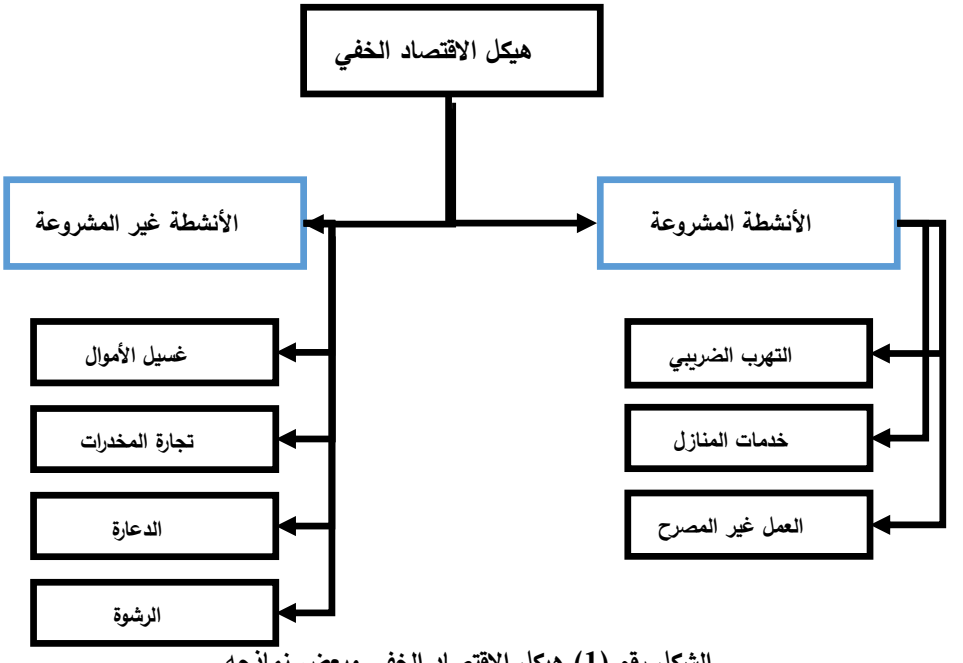

الشكل رقم (1) هيكل الاقتصاد الخفي وبعض نماذجه

المصدر:(إعداد الباحث، استاذاً على الدراسات السابقة)

أ_ الأنشطة المشروعة: قد وصفها عمر وجامع(2020، ص88) بأنها: "أنشطة اقتصادية تنتج سلعاً وخدمات مشروعة ولا تخالف قوانين وأنظمة الدولة كأنشطة بحد ذاتها، ولكنها غير معلنة ومجهولة بالنسبة للدولة، ويتولّد عنها دخول غير واضحة للسلطات الرسمية ومن تم لا تسجل ضمن حسابات الدخل القومي ومن أمثلته (التهرب الضريبي، خدمات المنازل، العمل المصرح به)".

ب_ الأنشطة غير المشروعة

وتشمل الأنشطة التي تتم بالمخالفة لقوانين ولوائح ونظم الدولة وتنقسم إلى: (أندرواس،2005، ص 12-13)

1_أنشطة الجريمة مثل المخدرات والدعارة وعمليات التهريب للسلع غير المشروعة.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/anah0802

2_ أنشطة مخالفة للوائح التي تضعها الدولة لتحقيق أهدافها ولكن يترتب على ممارستها إنتاج سلع وخدمات مشروعة ومن أمثلتها تهريب السلع المشروعة والتي قد يحظر استيرادها تحقيقاً لأهداف اقتصادية كحماية المنتج المحلي.

ثالثاً_ واقع الاقتصاد الخفي في ليبيا

1_ مظاهر الاقتصاد الخفي في ليبيا

تتمثل مظاهر الاقتصاد الخفي في ليبيا في مجموعة من الأنشطة المشروعة والغير مشروعة على حد سواء اتفقت جميعها في مخالفتها للقوانين والتشريعات وتتمثل في (الجيلاني، 2009، ص18–19; باكير،2019)

1_ انتشار الأسواق الشعبية والباعة المتجولين، وهي أوسع القطاعات التي تمثل الاقتصاد الخفي، ويتسع نطاق الباعة المتجولين، حيث يتخذ هؤلاء الباعة عرباتهم ويتجولون بها لنقل بضاعتهم من مكان لآخر في الطرقات وفي الشوارع، وكذلك بين المنازل والأحياء السكانية بحثاً عن طلب على سلعهم، وتختلف أنواع هذه السلع فقد تكون استهلاكية أو غير استهلاكية).

2_ وجود العديد من الفلاحين الدين يقومون بإنتاج السلع في مزارعهم الخاصة ولا يتم تدوينها في حسابات الناتج المحلى.

3_ وجود عدد لا يستهان به من سيارات الأجرة التي لا تخضع للضرائب وأحياناً ليس لها أي علامة مميزة.

4_ التجارة في النقد الأجنبي وخصوصاً في الفترة التي سبقت عام 1999.

5_ التجارة في السلع المحظور التعامل فيها محلياً ودولياً (كالمخدرات).

6_ تهريب السلع عبر الحدود مع الدول المجاورة.

7_ لجو بعض الأفراد إلى استيراد بعض السلع على أنها أمتعة شخصية دون أن تخضع لرسوم جمركية.

من حيث الإحصاءات التي تبين حجم الاقتصاد الخفي في ليبيا فهناك عدداً من الدراسات والتقارير التي حاولت وفق طرق ومعادلات مختلفة تقدير حجم الاقتصاد الخفي ولعل اخرها دراسة (فرج،2025) والتي قاست حجم الاقتصاد الخفي للسنوات الأخيرة وفق طريقة حساب معدل النقود المتداولة إلى الودائع تحث الطلب، وتحليل كلاً من معدل الطلب الطبيعي وغير الطبيعي للنقود، بالإضافة إلى قياس نسبة مساهمة الاقتصاد الخفي في كلاً من الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي، حيث من خلال الجدول رقم (1) والشكل رقم (2) يتضح تزايد ونمو حجم الاقتصاد الخفي في سنة 2021 بقيمة

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/anah0802

(2777267.0) م. د. ل مقارنةً بسنة 2020 والتي قدر فيها حجم الاقتصاد الخفي بقيمة (948402.8) م. د. ل وكما نلاحظ فإن التزايد كبير وبمعدل نمو 3.4.

جدول رقم (1) يبيّن حجم الاقتصاد الخفي

السنة	حجم الاقتصاد الخفي
2015	787401.8
2016	761545.7
2017	974105.7
2018	1463562.0
2019	1759115.0
2020	948402.8
2021	2777267.0

المصدر/ إعداد الباحثان استناداً إلى دراسة (فرج،2025)

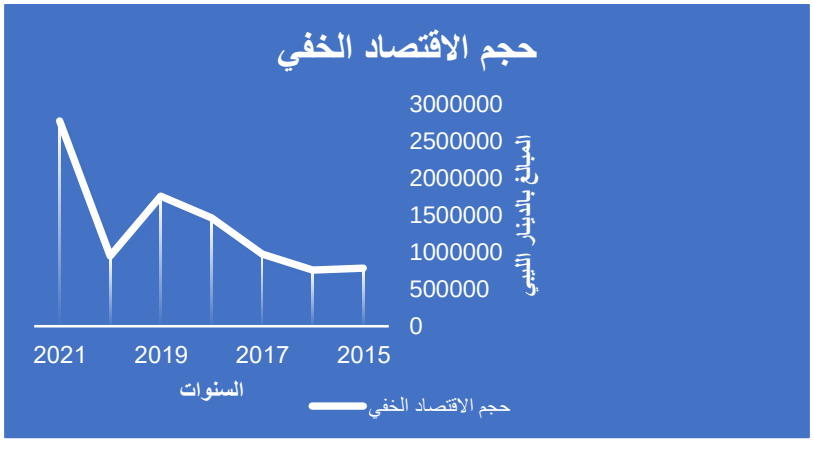

الشكل رقم (2) يوضح تطور حجم الاقتصاد الخفي خلال الفترة (2015 – 2021)

المصدر: إعداد الباحثان استناداً على دراسة (فرج، 2025)

2_ الآثار السلبية للاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي:

يتميز الاقتصاد الخفي بتعدد نشاطاته وجوانبه، الأمر الذي من شأنه أن يترك آثاراً متعددة الجوانب في الاقتصاد الرسمي للدولة، وعلى هامش الأنشطة الاقتصادية، بحيث إنه لا

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/anah0802

يمكن حصر هذه الآثار بشكل كامل، إلا أنه من خلال تحليل الواقع الاقتصادي تأكد وجود آثار سلبية لاقتصاد الخفي.

يمكن ذكر أهم الآثار السلبية التي يتركها الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الوطني في النقاط التالية:

أ_ أن انخفاض دقة البيانات الاقتصادية والافتقار إلى قاعدة بيانات صحيحة تؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية للدولة، وهذا يؤثر على فعالية ونجاح القرارات والإجراءات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية، مثل معدلات البطالة، والإسمنت، والتضخم والنمو، مما يدل على دخول الاقتصاد الوطني في مشاكل هيكليه تتعلق بالبنية الهيكلية لهذا الاقتصاد (باكير، 2019، ص 79; المعرفي،2011; الزني، 2004).

ب_ يترتب علي عدم دقة البيانات والمؤشرات الاقتصادية من ناحية، وتبني سياسات اقتصادية خاطئة، وغير فعالة من ناحية أخرى، انخفاض القدرة على التحكم في عرض أو قياس معدلات التضخم، والركود الاقتصادي بشكل دقيق (الذوادي، 2011).

ج_ دخول سلع وخدمات إلى الأسواق المحلية ضعيفة وغير قادرة على منافسة السلع الأخرى، لعدم توفر معاير جودة بها، الأمر الذي لا يسهم في تغطية العرض الكلي الذي يمثل مشكلة كبيرة في الاقتصاد الليبي(الكوني،2011)

د_ تؤدي زيادة معاملات اقتصاد الظل إلى زيادة معدل الطلب على العملة وهذا يدفع إلى الاحتفاظ بالنقود بشكل سائل، ويؤثر سلباً في فاعلية السياسة النقدية المتبعة (الجيلاني، 2009).

رابعاً_ دراسة التجارب الدولية لمواجهة الاقتصاد الخفي

كما أسلفنا الذكر فإن ظاهرة الاقتصاد الخفي هي ظاهر دولية تعرضت لها دول كثيرة وعديدة متقدمة ونامية، إلا أن هناك بعض من الدول التي تتصف بالاستقرار وذات خطط استراتيجية واضحة واجهت هذه الظاهرة بعدد من الإجراءات والاستراتيجيات للحد منها، وفي هذا الصدد سنتحدث عن تجربة كلاً من (مصر وتركيا).

1_ التجربة المصرية لمواجه الاقتصاد الخفي

تشير التقديرات إلى أن الاقتصاد الخفي في مصر يمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، ويُعد من أبرز التحديات التي تواجه السياسات الاقتصادية والتنموية في البلاد، حيث أشارت دراسة (عبدالله وآخرون، 2023، ص 917) على أن حجم الاقتصاد الخفي في مصر عام 2019 شكلت نسبة 60% من الناتج المحلي الإجمالي، كما أكدت الدراسة

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/anah0802

ذاتها أن الاقتصاد الخفي أثر طردياً على تقلبات الناتج المحلي، مما استدعى تدخلات تنظيمية للحد من آثاره.

أ_ سياسة الشمول المالي والتحول الرقمي

في ظل التحديات التي يفرضها الاقتصاد الخفي على الاقتصاد المصري، برزت سياسة الشمول المالي والتحول الرقمي كأدوات استراتيجية لمواجهته والحد من تأثيراته السلبية.

فقد تبنت الدولة المصرية من خلال البنك المركزي استراتيجية الشمول المالي (2022–2025) التي تهدف إلى دمج الفئات غير المشمولة مالياً في النظام الرسمي، من خلال تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية وتحسين جودتها (البنك المركزي المصري، 2024).

وقد ساهم التحول الرقمي في توسيع قاعدة المستخدمين للخدمات المصرفية، حيث ارتفعت نسبة الشمول المالي إلى 71.5% في يونيو 2024، بعد أن بلغ عدد المواطنين الذين يمتلكون حسابات مالية نحو 48.1 مليون مواطن من إجمالي 67.3 مليون (المصري اليوم، 2025، ص3)، كما أطلقت الدولة مبادرات مثل تطبيق "إنستاباي" للتحويلات اللحظية، مما ساعد على تقليص التعاملات النقدية التي تُعد بيئة خصبة للاقتصاد الخفي.

وتشير الدراسات إلى أن الشمول المالي الرقمي يسهم في رفع التصنيف الائتماني للدولة، وتحسين مؤشرات الشفافية وتقليص فجوة الفقر، فضلاً عن تمكين المرأة اقتصادياً، حيث بلغت نسبة الشمول المالي بين النساء 68.8% (أخبار الغد، 2025، ص6).

وفقاً لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، فإن الشمول المالي يُعد محركاً للنمو المستدام، ويعزز الثقة في القطاع المصرفي، ويُسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية (IDSC، 2023، P12)

ب_ الإصلاحات التشريعية

شهدت مصر خلال السنوات الأخيرة جهوداً تشريعية متزايدة لمعالجة الاقتصاد الخفي، قد ركزت هذه الإصلاحات على دمج الأنشطة غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي من خلال إصدار وتعديل مجموعة من القوانين، تُمثّل التشريعات الصادرة حديثاً في مصر، مثل قانون رقم 154 لسنة 2019 بشأن تنظيم المحال العامة، وقانون رقم 208 لسنة 2020 الخاص بالإعلانات على الطرق العامة، وقانون رقم 150 لسنة 2020 بشأن تنظيم ساحات انتظار المركبات، خطوات ملموسة في إطار الإصلاحات التشريعية الهادفة إلى معالجة الاقتصاد الخفي.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/anah0802

فهذه القوانين تسعى إلى تقنين أوضاع الأنشطة غير الرسمية، التي كانت سابقاً خارج مظلة الرقابة الحكومية، وذلك من خلال تبسيط إجراءات الترخيص، وتفعيل نظام الإخطار، وإنشاء مراكز إصدار تراخيص إلكترونية، كما أن هذه الإصلاحات التشريعية تُسهم في توسيع القاعدة الضريبية، وزيادة معدلات الشمول المالي، والحد من الممارسات الاقتصادية غير الرسمية، وبصدور اللائحة التنفيذية لقانون المحال العامة بموجب القرار رقم 590 لسنة 2020، بات من الممكن ربط أنشطة الاقتصاد الخفي بالمنظومة الرسمية بشكل عملي من خلال ضوابط واضحة وشاملة.

2_ التجربة التركية لمواجهة الاقتصاد الخفي

أ_ التحفيز الضريبي

تشير التجربة التركية في مواجهة الاقتصاد الخفي إلى اعتماد سياسات تحفيزية ضريبية تهدف إلى دمج الأنشطة غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي خاصة في ظل التقديرات، تُشير إلى أن الاقتصاد غير الرسمي يشكل ما بين 25% إلى 35% من الناتج المحلي الإجمالي (الزيات، 2025، ص2).

وقد تبنّت الحكومة التركية حزمة من الإجراءات، أبرزها خفض الضرائب على الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت ضريبة الشركات 25% في عام 2024، بعد أن كانت 20%في 2017 و22% في 2018 و2019، مع توقعات بإعادة خفضها لتشجيع التسجيل الرسمي.(الزيات، 2025; Bağır et al,2021)

كما أُقرت إعفاءات ضريبية لمدة ثلاث سنوات للشركات الجديدة، إلى جانب خصومات ضريبية على المشاريع الاستثمارية الاستراتيجية، وإعفاء من ضريبة القيمة المضافة (KDV)لبعض القطاعات الحيوية مثل الطاقة والتكنولوجيا، وتُعد هذه الحوافز جزءاً من نظام دعم المشاريع الاستثمارية الذي أُعيد تفعيله عام 2016، ويشمل أيضاً دعم أقساط التأمين الصحي وتخفيضات ضريبية تصل إلى 30 %على أرباح المشاريع الكبرى.

وقد ساهمت هذه السياسات في زيادة الإيرادات الضريبية بنسبة 86.4% من إجمالي الدخل الحكومي في عام 2023، مقارنة بـ76% في عام 2002، وفقاً لتقرير وكالة تخطيط إسطنبول (İPA) ومع ذلك، لا تزال الضرائب غير المباشرة تمثل 65% من إجمالي الضرائب، مما يفرض عبئاً أكبر على ذوي الدخل المحدود، ويُبرز الحاجة إلى إصلاحات أكثر عدالة في توزيع العبء الضريبي.(Kahyalar Sarıdoğan ، 2024 ; et al 2020)

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/anah0802

ب_ الرقمنة والإصلاح الإداري

تشير التجربة التركية إلى أن الرقمنة والإصلاح الإداري يشكلان ركيزتين أساسيتين في مواجهة الاقتصاد الخفي، الذي يُقدّر بأنه يمثل نحو 25% إلى 35% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد .(Bağır et al., 2021)

وقد أطلقت الحكومة التركية منذ عام 2020 مجموعة من المبادرات الرقمية، أبرزها نظام الفاتورة الإلكترونية (e-Fatura) ونظام الإقرار الضريبي الإلكتروني (e-Beyanname)، مما ساهم في تحسين الامتثال الضريبي وتقليل فرص التهرب، ووفقاً لتقرير البنك المركزي التركي، ساهمت هذه الأنظمة في خفض نسبة التهرب الضريبي بنسبة 12% بين عامي 2020 و2023، وزيادة عدد المسجلين في النظام الضريبي الرسمي بنسبة 18% خلال نفس الفترة.

أما على صعيد الإصلاح الإداري، فقد تبنّت تركيا نموذجاً تدريجياً منذ الثمانينيات، قائماً على اللامركزية والخصخصة، بهدف تحسين كفاءة المؤسسات العامة وتعزيز الشفافية (ماجد، 2024، ص 271).

كما تم إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي في عمليات التدقيق الضريبي، مما أدى إلى تقليص زمن معالجة الملفات بنسبة 30% وتحسين دقة الفحص بنسبة 22% (Sarıdoğan, 2024-P118).

وقد ساهمت هذه الإصلاحات في رفع نسبة الإيرادات الضريبية إلى 86.4% من إجمالي الدخل الحكومي في عام 2023، مقارنة بـ76% في عام 2002، وفقًا لتقرير وكالة تخطيط إسطنبول.(İPA, 2023-P14)

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/anah0802

المناقشة والنتائج

أولاً_ النتائج

في ضوء دراسة واقع الاقتصاد الخفي في ليبيا والتحليل للتجربتين المصرية والتركية في معالجة الاقتصاد الخفي، تبرز عدة نتائج وملاحظات تحليلية نوجزها في الأتي:

1_ تقديرات الاقتصاد غير الرسمي في ليبيا تستدعي تدخلاً منهجياً تشير الدراسات إلى أن نسبة الاقتصاد غير الرسمي في ليبيا تتجاوز 33%، مما يستوجب اعتماد حلول هيكلية تشمل إصلاحات قانونية ورقابية ومؤسسية.

2_ يعد الاقتصاد الخفي في ليبيا أحد أبرز مسببات عدم فاعلية ونجاح القرارات السياسية الاقتصادية، نظراً لما يسببه من تشوه في المؤشرات الاقتصادية للدولة.

3_ تُبرز التجربة المصرية أهمية الإصلاح التشريعي لتقنين الأنشطة غير الرسمية والدور المحوري للتشريعات الموحدة والإجراءات الإدارية المبسطة في دمج الاقتصاد غير الرسمي، حيث أن مثل هذا التوجه يمكن أن يساعد ليبيا على توسيع قاعدة الامتثال الضريبي وتقليل النشاطات غير المنظمة، إذا ما رُوعي فيه خصوصية السوق الليبي.

4_ من خلال تحليل التجربة التركية نجد أن النموذج التركي يعتمد على الرقمنة كأداة فعالة لكشف النشاطات الاقتصادية الخفية من خلال أدوات تقنية مثل الفاتورة الإلكترونية والتدقيق الذكي، مما ساهم في تقليص التهرب الضريبي ورفع معدلات الامتثال.

5_ إمكانية الدمج بين النموذجين (المصري والتركي) لصياغة استراتيجية ليبية شاملة وذلك بدمج التشريعات المرنة مع الرقابة الرقمية ضمن إطار استراتيجي شامل، يوازن بين التحفيز والرقابة، ويأخذ بعين الاعتبار التحديات الاجتماعية والاقتصادية المحلية.

6_ الحوافز الاجتماعية والضريبية كرافعة للاندماج التدريجي تطبيق إصلاحات دون تقديم حوافز واقعية قد يُنتج مقاومة اجتماعية، حيث تُظهر التجربتان أهمية تقديم تسهيلات مالية وضريبية للفئات المستهدفة بما يحقق اندماجًا تدريجيًا دون إحداث صدمات اقتصادية أو مجتمعية.

ثانياً_ التوصيات

استناداً على ما تم مناقشته عن التجربة المصرية والتجربة التركية والطرح الذي قدم عن واقع الاقتصاد الخفي في ليبيا فإنه يمكن التوصية لأصحاب القرارات ورسم السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية بالآتي:

1_ إصدار قانون موحد لتنظيم الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، يُبسّط إجراءات التسجيل

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/anah0802

والترخيص ويمنح فترة انتقالية للتقنين ويدرج فيه مواد تشريعية تُحفّز على الانضمام إلى الاقتصاد الرسمي، مثل الإعفاءات الضريبية المؤقتة أو تخفيض رسوم التأمينات، والاستفادة من الممارسات الدولية الرائدة عبر توقيع اتفاقيات شراكة فنية مع دول ذات تجارب ناجحة.

2_ إنشاء منصة وطنية رقمية لتسجيل الأنشطة الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، تربط بين وزارة المالية، ومركز المعلومات، وهيئات الضرائب.

3_ تبنّي نظام الفاتورة الإلكترونية والإقرار الضريبي الرقمي على غرار التجربة التركية، وتوفير تطبيقات ذكية للفئات المستهدفة.

4_ إدخال الذكاء الاصطناعي في التدقيق الضريبي وتحليل نمط الإنفاق، للحد من التهرب وتعزيز الرقابة.

5_ الاستفادة من الممارسات الدولية الرائدة عبر توقيع اتفاقيات شراكة فنية مع دول ذات تجارب ناجحة.

الخلاصة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع الاقتصاد الخفي في ليبيا، واستكشاف سبل مواجهته من خلال رصد وتحليل تجارب دولية مختارة، تحديداً التجربتين المصرية والتركية، وقد بيّنت النتائج أن نسبة الاقتصاد غير الرسمي في ليبيا تتجاوز 33%، الأمر الذي ينعكس سلبًا على فعالية السياسات الاقتصادية ويؤدي إلى تشوهات في المؤشرات الحيوية كالبطالة والتضخم والنمو.

انطلقت الدراسة من تشخيص الحالة الليبية، مروراً بمقارنة السياسات العلاجية في مصر، حيث تميزت بإصلاحات تشريعية وتبسيط الإجراءات الإدارية لدمج الأنشطة غير الرسمية، ثم تناولت النموذج التركي الذي اعتمد على التحول الرقمي من خلال أدوات تقنية متقدمة، ما ساهم في رفع الامتثال الضريبي وتقليص التهرب.

وتخلص الدراسة إلى أن ليبيا بحاجة إلى استراتيجية وطنية شاملة تمزج بين التشريعات المرنة والرقابة الرقمية، وتأخذ في الاعتبار التحديات الاقتصادية والاجتماعية المحلية، كما تؤكد على أهمية الحوافز الضريبية والاجتماعية في تحقيق اندماج تدريجي دون إحداث صدمات، وتشير إلى ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية عبر شراكات فنية تسهم في تعزيز قدرة الدولة على احتواء الاقتصاد الخفي وتحويله إلى مورد إنتاجي منظم.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/anah0802

المراجع

_ الجيلاني، أسامة علي(2009)، الاقتصاد الخفي في ليبيا، أسبابه، حجمه، آثاره الاقتصادية النشرة الاقتصادية، مصرف ليبيا المركزي.

_ الذوادي، مصطفى خليفة (2011)، الآثار السلبية الناجمة عن ظاهرة اقتصاد الظل، معهد التخطيط، مؤتمر اقتصاد الظل، طرابلس، مارس.

_ الزائدي، خالد علي، (2018)، محدد الاقتصاد الخفي في ليبيا، مجلة أفاق اقتصادية، مجلة علمية دولية محكمة تصدر نصف سنوياً عن كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة المرقب.

_ الزني، عبد الباري شوشان(2008)، القطاع الغير الرسمي في سوق العمل الليبي، وقائع مؤتمر تخطيط التعليم والتدريب بين الواقع واحتياجات سوق العمل، معهد التخطيط، طرابلس.

_ الزيات، أ. (2025، 22 يوليو). تحركات حكومية لاحتواء تداعيات الاقتصاد غير الرسمي بتركيا. *قناة العربية* – https://nabd.com/s/158316704-5bfd7b

_ العزة، وائل صبحي عبدالحميد، (2019)، تقدير حجم الاقتصاد الخفي في فلسطين، رسالة ماجستير منشورة، جامعة القدس.

_ الغايش، عليا محمد عبدالجليل، (2021)، الاقتصاد الخفي والتوظيف (حالة القطاع الغير الرسمي في مصر)، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بمدهور، العدد السادس الإصدار الثاني الجزء الثالث.

_ الكوني، ساه المهدي الكوني، (2011)، الأبعاد النفسية والسلوكية لاقتصاد الظل، معهد التخطيط، مؤتمر اقتصاد الظل، طرابلس، مارس.

_ المعرفي، ناصر ميلاد :مخاطر اقتصاد الظل على الاقتصاد الرسمي، معهد التخطيط، مؤتمر اقتصاد الظل، طرابلس، مارس 2011 م.

_ اندرواس، عاطف وليم، (2005)، الاقتصاد الخفي، دار مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/anah0802

_ باكير سمية ميلاد، (2019)، تقدير حجم اقتصاد الظل في الاقتصاد الليبي خلال المدة (1981–2010) مجلة المنتدى الأكاديمي، المجلد (3) – العدد (1) يناير.

_ بودلال، علي (2013)، القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري – دراسة تحليلية تقيمية للفترة (1970 – 2010)، مجلة الحقيقة ،جامعة أدرار، الجزائر، العدد،01 سبتمبر.

_ جموم، بن صالح، طارق ورضا علي (2017)، تقدير حجم الاقتصاد الخفي وأثره على النمو الاقتصادي، المجلة الليبية للدراسات، دار الزاوية للكتاب، العدد :الثاني.

_ سلمان، حيان، (2015)، اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي .جمعية العلوم الاقتصادية السورية

_ عبدالله، ايمان محمد أحمد، عفان، منال محمد الحساني، الشعراوي، مصطفى السيد، (2023). أثر الاقتصاد الخفي على تقلبات الناتج في مصر، مجلة كلية التجارة جامعة طنطا.

_ عطية، أشرف إبراهيم 2020 (ظاهرة الاقتصاد الخفي: الآثار وآليات المواجهة المجلة القانونية، جامعة القاهرة – فرع الخرطوم، (10)، 3328–3263.

_ عمر، دلال عبدالعال، جامع، صالح أحمد علي (2020) محددات قياس الاقتصاد الخفي في السودان خلال الفترة من (–1990 2019)، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02 ص 84–104.

_ فرج، فوزية محمد الهادي، (2025)، حجم الاقتصاد الخفي وأهم مؤشراته في الاقتصاد الليبي للمدة 2000–2021 مجلة الدراسات الاقتصادية.

_ ماجد، ش. (2024). الإصلاحات الإدارية في تركيا: دراسة حالة عن الخصخصة واللامركزية .*مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 25*(1)، 269–293. https://search.mandumah.com/Record/1440773

_ نبيه، نسرين عبد الحميد، (2008) الاقتصاد الخفي دار الوفاء للدنيا للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/anah0802

_ Bağır, Y. K., Küçükbayrak, M., & Torun, H. (2021). *Declining labor market informality in Turkey: Unregistered employment and wage underreporting* (Working Paper No. 21/19). Central Bank of the Republic of Turkey. https://tcmb.gov.tr/wps/wcm/connect/bf515d8a-9f11-49c7-abb0-bba5d3e5b6d7/wp2119.pdf?MOD-AJPERES

_ Sarıdoğan, H. Ö. (2024). Sectoral analysis of the informal economy: A case study in Turkey. *Çalışma ve Toplum*, *3*(82), 903–926. https://doi.org/10.54752/ct.1517548

_ Kahyalar, N., Ouattara, B., & Fethi, S. (2020). The impact of financial crises on the informal economy: The Turkish case. *Athens Journal of Business & Economics*, *6*(2),

_ [Bağır, Y. K., Küçükbayrak, M., & Torun, H. (2021). *Declining labor market informality in Turkey: Unregistered employment and wage underreporting* (Working Paper No. 21/19). Central Bank of the Republic of Turkey. https://tcmb.gov.tr/wps/wcm/connect/bf515d8a-9f11-49c7-abb0-bba5d3e5b6d7/wp2119.pdf?MOD=AJPERES

_ Sarıdoğan, H. Ö. (2024). Sectoral analysis of the informal economy: A case study in Turkey. *Çalışma ve* مجتمع, *3*(82), 903–926. https://doi.org/10.54752/ct.1517548

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية